البحث الرابع عشر :

أهم التجارب العالمية في مكافحة الفساد الإداري بمنظمات التعليم العام

إعداد :

عبدالله بن عبدالرحمن العثمان
قسم الإدارة التربوية كلية التربية
جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية

أهم التجارب العالمية في مكافحة الفساد الإداري بمنظمات التعليم العام

عبدالله بن عبدالرحمن العثمان
قسم الإدارة التربوية كلية التربية
جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية

• **المستخلص**:
هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف التجارب العالمية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام، وكيفية الاستفادة منها في تطوير السياسات والممارسات التعليمية في المنظمات التعليمية في دول أخرى بشكل عام و العربية على بصفة أدق . وتتبع الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا، يستند إلى مراجعة الأدبيات والوثائق والتقارير المتعلقة بالموضوع. وتختار الدراسة أربع دول كحالات دراسية، هي: الدنمارك، وفنلندا، ونيوزيلندا، والمملكة العربية السعودية.وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد في إدارات التعليم هو ظاهرة عالمية، تؤثر سلبًا على جودة وفعالية ونتائج التعليم، وتهدد حقوق وفرص المتعلمين والمعلمين والمجتمعات. وأن مكافحة الفساد في إدارات التعليم تتطلب نهجًا شاملا ومتكاملا، يشمل جميع المستويات والجوانب والأطراف المعنية في النظام التعليمي، من السياسات إلى المناهج إلى الإدارة إلى التقييم إلى المجتمع. وأن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مستوى الفساد في إدارات التعليم، مثل القانون والديمقراطية والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والتنوع والعولمة. وأن هناك بعض الآليات والاستراتيجيات المشتركة التي تستخدمها الدول الناجحة في مكافحة الفساد في إدارات التعليم، مثل: تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مراحل وأنشطة التعليم، تطوير نظام قانوني قوي وفعّال لرصد ومعاقبة الفساد، تحسين إدارة الموارد العامة وزيادة كفاءة استخدامها، إنشاء منظومة قوية لمكافحة الفساد تضم هيئات مستقلة وجهات رقابية ، وتوصي الدراسة بتشكيل لجنة متخصصة في مجال مكافحة الفساد في إدارات التعليم، وتطوير نظام قانوني لمكافحة الفساد في إدارات التعليم، وإنشاء منصة إلكترونية للشفافية في إدارات التعليم،
الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، إدارات التعليم، التجارب العالمية ، الشفافية.

the global experiences related to combating administrative corruption in public education organizations

Abdullah Abdul Rahman Al-Othman

Abstract

Study Abstract This study aims to explore the global experiences related to combating administrative corruption in public education organizations, and how to benefit from them in developing educational policies and practices in educational organizations in other countries in general and Arab ones in particular. The study follows a comparative analytical approach, based on reviewing the literature, documents and reports related to the topic. The study chooses four countries as case studies, namely: Denmark, Finland, New Zealand, and Saudi Arabia. The study found that corruption in education administrations is a global phenomenon, negatively affecting the quality, effectiveness and outcomes of education, and threatening the rights and

opportunities of learners, teachers and communities. And that combating corruption in education administrations requires a comprehensive and integrated approach, covering all levels, aspects and parties involved in the education system, from policies to curricula to administration to evaluation to society. And that there are internal and external factors that affect the level of corruption in education administrations, such as law, democracy, culture, economy, technology, diversity and globalization. And that there are some common mechanisms and strategies used by successful countries in combating corruption in education administrations, such as: enhancing transparency and accountability in all stages and activities of education, developing a strong and effective legal system for monitoring and punishing corruption, improving public resource management and increasing efficiency of its use, creating a strong system for combating corruption that includes independent bodies and oversight entities. The study recommends forming a specialized committee in the field of combating corruption in education administrations, developing a legal system for combating corruption in education administrations, and creating an electronic platform for transparency in education administrations.

Keywords: combating corruption, education administrations, global experiences , transparency.

- **مقدمة** :

الفساد الإداري هو ظاهرة تهدد النظام الإداري والتعليمي في العديد من الدول، ويعرّف بأنه استغلال السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو جماعية بطريقة تنتهك القانون أو المعايير الأخلاقية. يؤثر الفساد الإداري سلبا على جودة وكفاءة الخدمات العامة، ويقوض الثقة بين المواطنين والمسؤولين، ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في مجال التعليم، يمكن أن يتجلى الفساد الإداري في عدة صور، مثل الرشوة، والمحسوبية، والتزوير، والاختلاس، والتلاعب بالمناهج والامتحانات والشهادات، والتحرش الجنسي، والاستغلال السياسي أو الديني للمؤسسات التعليمية. ينعكس هذا الفساد على مستوى الأداء والتحصيل العلمي للطلاب، وعلى مستوى الاحترافية والمسؤولية للمعلمين والإداريين، وعلى مستوى النزاهة والشفافية في إدارة الموارد والميزانيات.

الفساد هو ظاهرة قديمة ومعاصرة في آن واحد، فهو يؤثر على تاريخ الشعوب ومستقبلها. فالفساد يسبب سقوط الحضارات والدول، ويشعل الثورات في مختلف العصور. وفي السنوات الأخيرة، زاد الاهتمام بمحاربة الفساد والحد من انتشاره. فالفساد لا يقتصر على مكان أو زمان معين، بل هو موجود في كل المجتمعات والدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. ولا يوجد مجتمع كامل خال من الفساد والمفسدين. فالفساد هو مشكلة خطيرة تنعكس سلبا على المجتمع، فهو يهدد كيانه ويضعف قيمه، ويعطل تنميته، وينتهك مبادئه.

لذلك، تحاول العديد من الدول وضع استراتيجيات وسياسات وآليات لمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام، وتطبيق معايير الحوكمة والمساءلة

والرقابة والمشاركة المجتمعية. ومن بين هذه الدول، تبرز تجارب بعض الدول الأوروبية والأوقيانية التي حققت نتائج متميزة في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا. وهذه التجارب تعتمد على مجموعة من العوامل والمبادئ التي تساهم في تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في القطاع التعليمي، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية، وتعزيز ثقافة الاحترام والاعتراف بالآخرين.

في العصر الحديث، أصبحت مشكلة الفساد محل اهتمام دولي، حيث شهدت عدة مبادرات وجهود لمواجهتها. ففي عام ١٩٧٥، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الممارسة وأوصت مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات ضدها. وقبل ذلك بثلاث سنوات، شكل المجلس الأوروبي فريقا من المختصين للتصدي للفساد. وفي عام ١٩٩٣، تأسست منظمة الشفافية العالمية كمنظمة غير حكومية تهدف إلى مكافحة الفساد. وفي عام ١٩٩٧، أصدرت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأول لمكافحة الرشوة. وفي عام ١٩٩٩، عُقد أول منتدى لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت هذه بداية التوعية بهذه المشكلة والسعي لإيجاد حلول لها (الدلاهمة والعساسفة، ٢٠٢١، ص ١٢) .

وأصبح موضوع أخلاقيات العمل يستحوذ على اهتمام الحكومات والجامعات والباحثين والمنظمات المحلية والدولية، نظرا لانتشار الفضائح الأخلاقية والابتعاد عن المبادئ الشفافية والوضوح. إذ يؤدي زيادة الفساد الإداري إلى رفع تكاليف الخدمات العامة والظلم وانعدام العدالة في المجتمعات (المطيري وأبو زبد، ٢٠٢٠، ص. ١٠)

- **مشكلة الدراسة**

الفساد الإداري هو ظاهرة عالمية تهدد النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام، وتؤثر سلبا على جودة الخدمات والموارد المتاحة للمواطنين. ويعتبر الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه الإصلاح التعليمي في العديد من الدول، حيث يقوض جهود تحسين النتائج التعليمية والمساواة والشمول. ورغم أن هناك أسباب عديدة وراء انتشار واتساع الفساد الإداري، فإن بعض الدول نجحت في مكافحته وخفض معدلاته، مثل الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا والمملكة العربية السعودية. وقد أظهرت هذه الدول أن نجاح هذه التجارب يتوقف على استخدام نظام متكامل لمكافحة الفساد، يشمل الإستراتيجيات والسياسات والآليات والمبادرات المناسبة للواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي لكل دولة. ومن هنا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن الاستفادة من التجارب العالمية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في تطوير السياسات والممارسات التعليمية في الدول العربية؟

وانطلاقا من هذا السؤال الرئيسي، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وأشكال ومظاهر الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في الدول المدروسة؟
- ما هي الإستراتيجيات والسياسات والآليات والمبادرات التي اتخذتها الدول المدروسة لمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام؟
- ما هي النتائج والتأثيرات والتحديات والعوامل المؤثرة في مكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في الدول المدروسة؟
- ما هي الدروس المستفادة والمقترحات التطبيقية التي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في الدول العربية؟

• فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: هناك علاقة سببية بين الثقافة السائدة في المجتمع وأشكال ومظاهر الفساد الإداري في منظمات التعليم العام، بحيث تزيد ثقافة الفساد من انتشار واتساع الفساد الإداري، وتقلل ثقافة النزاهة من حدته وانتشاره.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة سببية بين العوامل السياسية ومستوى الفساد الإداري في منظمات التعليم العام، بحيث تزيد العوامل السياسية السلبية، مثل الاستبداد والتمييز والتدخل والتحكم، من مستوى الفساد الإداري، وتقلل العوامل السياسية الإيجابية، مثل الديمقراطية والمساواة والحياد والحكم الرشيد، من مستوى الفساد الإداري.
- الفرضية الثالثة: هناك علاقة ترابطية بين الجهود الدولية المقدمة لمكافحة الفساد الإداري حيث تعد وسيلة فعالة للقضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها، حيث تساهم الجهود الدولية، مثل الأنظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية، في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام، وتحسين جودة الخدمات والموارد المتاحة للمواطنين.

• أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في تشكيل الوعي والقيم والسلوكيات المناهضة للفساد، وفي تقديم الحلول والمقترحات التي تساعد في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في منظمات التعليم العام. كما تساهم الدراسة في توسيع الأدبيات العلمية والمعرفية في مجال مكافحة الفساد الإداري، وفي تحليل ومقارنة التجارب العالمية المتعلقة بهذا المجال، وفي استخلاص الدروس المستفادة والمقترحات التطبيقية التي تناسب الواقع العربي. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة للمستفيدين المحتملين من نتائجها، مثل الباحثين والمختصين والمسؤولين والمعنيين بالإصلاح التعليمي ومكافحة الفساد في الدول العربية.

• أهداف الدراسة

- تحليل ومقارنة التجارب العالمية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام، واستخلاص الدروس المستفادة والمقترحات التطبيقية التي تناسب الواقع العربي.

- التعرف على أهم مظاهر وأشكال الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في الدول المدروسة.
- معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في مختلف الدول.
- رصد النتائج والتأثيرات والتحديات والعوامل المؤثرة في مكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في الدول المدروسة.
- تحديد الاستراتيجيات والسياسات والآليات والمبادرات التي اتخذتها الدول المدروسة لمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام.
- تقديم الاقتراحات لتدعيم دور الهيئات الإدارية في السيطرة على هذه الظاهرة والحد من آثارها.

• منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على النوع الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل علاقاتها وتأثيراتها وعواملها، وتستخدم الدراسة التصميم المقارن، الذي يهدف إلى مقارنة التجارب العالمية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في منظمات التعليم العام في مختلف الدول، واستخلاص الدروس المستفادة والمقترحات التطبيقية حيث تم تجمع البيانات من خلال استخدام الأدوات الوثائقية، مثل المراجع العلمية والدراسات السابقة والتقارير الرسمية والدولية

• الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري مركزة اهتمامها على انتشار الفساد في القطاع العام، فقد عرضت الفساد نواعيه وأسبابه والبيئة التي تساعد على انتشاره ومدى تأثيره في الدول، والآثار السلبية التي يخلفها الفساد. ومن هذه الدراسات:

- دراسة المحاسنة والحربي (٢٠١٤): تهدف إلى معرفة تأثير الفساد الإداري على التطوير الإداري في الدوائر الحكومية في محافظة القريات بالسعودية. تستخدم استبانة لجمع البيانات من ٦٣١ مبحوثا. تجد أن الفساد الإداري له مستوى متوسط والتطوير الإداري له مستوى مرتفع، وأن هناك أثر سلبي للفساد على التطوير. توصي بتحديث القوانين وتطوير الرقابة والمحاسبة.
- دراسة *Duta et al. (2015):* تهدف إلى تحليل علاقة التشريعات والأخلاقيات المهنية بمكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية. تستخدم تصميم بحث نوعي ومقابلات شخصية مع ١٠٠ مدير مؤسسة تعليمية. تظهر أن هناك أحكام تشريعية وأخلاقية لمكافحة الفساد في النظام التعليمي الروماني. تعرض حالة فساد واقعية وكيفية التعامل معها.
- دراسة العلوان (٢٠١٦): تهدف إلى تسليط الضوء على العوامل المسببة للفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية. تحصر العوامل إلى عوامل إدارية واجتماعية وقانونية واقتصادية. تستخدم المنهج الوصفي المسحي واستبانة

لجمع البيانات من ٣٨٤ موظف. تدل على وجود ١٤ عامل إداري و٥ عوامل اجتماعية و٦ عوامل قانونية و٥ عوامل اقتصادية تؤثر على الفساد الإداري. توصي بتبني استراتيجيات لمكافحة الفساد والتصدي لأثاره.

- دراسة حسين (٢٠١٩): تهدف إلى خلص إلى سبل مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم. تستخدم المنهج الاستنباطي التحليلي لمعالجة المشكلة. تقدم عددا من السبل المقترحة مثل الإصلاح المؤسسي والتطوير التنظيمي والتوسع التكنولوجي وتحسين الوضع المادي والردع القانوني والقضائي للفاسدين. توصي بتبني خطط وبرامج عملية للنزاهة والشفافية.
- دراسة صلاح الدين (٢٠٢٠): تهدف إلى تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تطوير الأداء التنظيمي. تستخدم فرضية تنص على عدم وجود علاقة بين الفساد والأداء. تجد أن هناك علاقة سلبية بين الفساد والأداء، وأن هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات مناسبة لمكافحة الفساد. توصي بزيادة الوعي والمساءلة والشفافية والرقابة.
- دراسة الدهمشي والقيسي (٢٠٢٠): تهدف إلى التعرف إلى دور الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في محاربة الفساد في السعودية. تستخدم استبانة لجمع البيانات من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية. تجد أن الإصلاحات الإدارية والاقتصادية لها دور في محاربة الفساد، وأن هناك عوامل تعيق تطبيقها مثل عدم وضوح الآليات والأدوات وضعف الهياكل الإدارية. توصي بتعزيز الإصلاحات وتفعيل الرقابة والمساءلة.
- دراسة *Romina, Ifeoma, and Asiyai (2020):* تهدف إلى فحص الفساد في المدارس الثانوية العامة والاستراتيجيات الإدارية لإدارته. تستخدم تصميم بحث *ex-post facto* واستبانة لجمع البيانات من طلاب ومعلمين ومديرين. تظهر أن هناك أشكال مختلفة من الفساد في المدارس الثانوية، وأنها تؤثر سلبا على جودة التعليم والتعلم والنتائج والصورة العامة. تحدد عدة استراتيجيات إدارية لمكافحة الفساد مثل ضمان دفع راتب جيد للمعلمين وتشكيل نوادٍ مضادة للفساد وإعادة توجيه قيم صحيحة وتعليم شخصية والتحقق من حركة المعلمين. توصي بزيادة الوعي والتوعية والردع.
- دراسة حسين (٢٠٢٣): تهدف إلى اقتراح طرق لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم. تستخدم المنهج التحليلي الاستقرائي لمعالجة المشكلة. تقدم عدة طرق مقترحة مثل الإصلاح المؤسسي والتنمية التنظيمية والتوسع التكنولوجي وتحسين الوضع المالي والردع القانوني والقضائي للفاسدين والالتزام بإعداد التقارير السنوية عن النزاهة والشفافية. توصي بتبني خطط وبرامج عملية لمواجهة الفساد.
- دراسة *Hasiuk, Darmanska, and Nahornyi (2023):* تهدف إلى دراسة مصادر مخاطر الفساد في العملية التعليمية والعلمية في أوكرانيا. تستخدم تصميم بحث *ex-post facto* واستبانة لجمع البيانات من طلاب ومعلمين ومديرين. تظهر أن هناك أشكال مختلفة من الفساد في النظام التعليمي

والعلمي، وأنها تؤثر سلباً على جودة التعليم والعلم والابتكار والتنافسية. تحدد عدة عوامل تساهم في زيادة مخاطر الفساد مثل النظام القانوني والتشريعي والتنظيمي والمالي والإداري والثقافي والأخلاقي. توصي بتطبيق مجموعة من التدابير الوقائية والعلاجية للحد من الفساد.

من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة، نلاحظ أنها تتناول موضوع الفساد الإداري في مجال التعليم من زوايا مختلفة، وتستخدم مناهج وأدوات متباينة لجمع وتحليل البيانات. كما نلاحظ أن الدراسات تتفق على وجود أشكال وعوامل وآثار للفساد الإداري في المؤسسات التعليمية، وتقدم استراتيجيات وتوصيات لمكافحته والحد منه. ومع ذلك، فإن الدراسات تختلف في مستوى التعميم والتحديد والتفصيل لهذه الجوانب، وتعكس خصوصية السياقات والبيئات التي أجريت فيها الدراسات. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في توسيع الرؤية والمعرفة حول ظاهرة الفساد الإداري في مجال التعليم، وفي تبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مواجهتها.

١-مدخل مفاهيمي للفساد الاداري

- **مفهوم الفساد الاداري**

"تَعَدَّدَتْ التعاريف التي أُطْلِقَتْ لتوضيح مفهوم الفساد الإداري وقد يعزى ذلك إلى اخْتِلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واخْتِلاف المدارس الفلسفية قد يعود سببه إلى اخْتِلاف أفكار وثقافات واتِجَاهَات رُوَّاد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء حيث عرف الفساد الإداري بصورة عامة على أنه "التأثير غير المشروع في القيادات العامة".

يعرف إسماعيل (٢٠١٤، ص١٦) الفساد الإداري بأنه "ظاهرة اجتماعية وسياسية وإدارية تتجلى في سلوكيات وأفعال تخالف المبادئ والقيم والأهداف التي تنظم علاقة الموظف بالدولة والمجتمع والزبائن، وتؤدي إلى تشويه صورة الإدارة وتقويض شرعيتها وكفاءتها وفاعليتها".

ويمكن القول أن الفساد هو استخدام غير أخلاقي أو غير قانوني للسلطة أو المنصب أو الموارد للحصول على مزايا غير مشروعة أو غير مستحقة (Denisova-Schmidt, 2020). الفساد في الإدارات التعليمية هو استخدام غير أخلاقي أو غير قانوني للموارد أو السلطات المتعلقة بالتعليم من قبل الأفراد أو المجموعات (Harber, 2021). الفساد في الإدارات التعليمية يشمل مجموعة من الأشكال والأنشطة، مثل الرشاوى، والغش، والتزوير، والتلاعب، والهدر، والإهمال، وغيرها (Ararat & Osipian, 2020).

من خلال ما سبق يتضح أن الفساد الإداري هو ظاهرة تنتهك القوانين والأخلاق وتهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة. يشمل الفساد الإداري في إدارات التعليم مجموعة من المخالفات والانحرافات التي تؤثر

سلبًا على جودة العملية التعليمية. ينجم هذا الفساد عن عوامل متعددة، مثل ضعف الرقابة والمحاسبة، وانعدام الشفافية. يؤدي الفساد الإداري إلى تدهور مستوى التعليم وضياع فرص توفير تعليم عالي الجودة.

- **أسباب الفساد الاداري**

الفساد الإداري ينشأ بسبب عدة عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، الضعف المؤسسي، ضعف الأجور، وانعدام المساءلة والشفافية (Salem & Al-Jundi, 2019; Endalsasa et al., 2019; Yemane, 2019; Taboli et al., 2019). الثقافة التنظيمية وغياب القيادة المثالية والإشراف الفعال وضعف تنفيذ قواعد السلوك الأخلاقية تلعب أيضًا دورًا في تعزيز الفساد (Taboli et al., 2019). العوامل الاقتصادية مثل عدم المساواة الاقتصادية والشعور بعدم المساواة الاقتصادية بين موظفي الحكومة، يمكن أن تساهم أيضًا في انتشار الفساد الإداري (Yemane, 2019). لمعالجة الفساد الإداري، يتم توصية بتحسين المساءلة المؤسسية، وزيادة الرواتب، واختيار القادة المثاليين، وفرض عقوبات صارمة وفورية، وإنشاء وكالات مستقلة لحل الفساد، ونزع الطابع السياسي عن النظام الإداري (Della Porta & Mattoni, 2021). الثقافة المجتمعية هي أيضا من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد والعلاج يمكن أن يكون في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي (المغربي، ٢٠١٠). كما الغامدي(٢٠١٢) أسباب الفساد الإداري السياسية تتمثل في الأسباب التالية

- **الأسباب السياسية للفساد الإداري**:
  - ضعف المؤسسات: و ينتج من خلال عدة أمور منها ضعف الشفافية و كذلك المحاباة والمجاملات في التعيينات والوظائف.
  - عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: ينجم عن مشاركة مسؤولي الدول في نهب المال العام.
  - عدم التكامل والاندماج: حيث ينتج عنه التفاوت الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل.
- **الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري**:
  - توسيع الدور الاقتصادي للدولة: يؤدي إلى زيادة فرص الرشوة والاحتكار.
  - انخفاض مستويات الأجور: يؤدي إلى تحفيز الموظفين على البحث عن مصادر دخل إضافية غير شرعية.
  - الخصخصة: تؤدي إلى تورط بعض المسؤولين في عمليات تحويل منظمات حكومية للقطاع الخاص بأسعار متدنية.
  - الثروات الطبيعية : يؤدي إلى جذب اهتمام المسؤولين بالثروة الطبيعية و تسخيرها لمنفعتهم الخاصة.
- **الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري**:
  - المحدّدات القيمية والثقافية: تشير إلى المجموعة من القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية التي تحكم تفاعلات الأفراد في المجتمع.

- قلة معاقبة المفسدين: تشير إلى ضعف أو غياب نظام رقابي وقضائي فعال يحاسب المفسدين.
- ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة: تشير إلى عدة سلوكيات غير مهنية من قبل بعض الموظفين.
- ضعف الانتماء للوطن: يشير إلى انخفاض مستوى التزام الموظفين والجمهور بولاء للإدارة والدولة التي يخدمونها.

• **أنواع الفساد الإداري**

يمكن تقسيم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات حسب المغربي (٢٠١٠)

- الانحرافات التنظيمية: تتعلق بالمخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته.
- الانحرافات السلوكية: تتعلق بالسلوك الشخصي للموظف.
- الانحرافات المالية: تتعلق بإدارة المال العام.
- الانحرافات الجنائية: تشكل جرائم قانونية.

أشكال الفساد يمكن تصنيفها حسب مستوى حدوثها، أو حسب نوع المستفيدين منها، أو حسب قطاعات المجتمع التي تتأثر بها. بعض الأمثلة على أشكال الفساد تشمل الرشوة، الابتزاز، الواسطة، اختلاس الأموال، التهرب الضريبي، وغسيل الأموال (العنزي، ٢٠٢٠)

• **آثار الفساد الإداري**

يؤدي الفساد الإداري إلى آثار سلبية على المجتمعات التي ينتشر فيها، سواء على المستوى الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي. بعض هذه الآثار هي (المطيري وأبو زيد، ٢٠٢٠، ص. ٢٠)

- تعطيل وإعاقة التنمية في البلدان التي تعاني من الفساد الإداري ، بسبب نقص الموارد والمخصصات الحكومية التي تذهب إلى جيوب الفاسدين بدلا من استخدامها لتحقيق الأهداف العامة.
- ضعف الأداء الاقتصادي والإداري للقطاعات العامة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة التكاليف.
- اضطراب في توزيع الدخل، وتضرر الفئة الفقيرة بسبب انخفاض الاستثمار الحكومي في المجالات التنموية، وبالتالي زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة المرفهة في المجتمعات.
- انتشار ثقافة وأعراف الفساد في الدولة التي يستشري فيها الفساد الإداري، مما يؤدي إلى تدهور قِيَم المجتمع وانحلال أخلاقه.
- الحد من إمكانات وفرص الإصلاحات الإدارية، التي من خلالها يمكن تحسين فاعلية و كفاءة عملية التنظيم لتحقيق الأهداف العامة.
- ضرر عملية الإصلاح، حيث يحارب المفسدون والمستفيدون من الفساد الإداري أية محاولات لإصلاح نظامهم أو مراجعة سلوكهم.

- انهيار متانة البنية المجتمعية، بما في ذلك البنية التربوية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية، وبالتالي انعدام الشعور بالرضا والأمان في هذه المجتمعات.

كما أن الفساد في الإدارات التعليمية يؤثر سلبًا على جودة وكفاءة وعدالة التعليم، ويهدد حقوق وفرص التعلم لجميع الطلاب، ويضر بسمعة وثقة المؤسسات التعليمية، ويعرضها لخطر المساءلة القانونية (UNESCO, 2020). كما يؤثر الفساد في الإدارات التعليمية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، حيث يقلل من قدرتها على توليد قوى عاملة مؤهلة وابتكارية، ويزيد من نسبة الفقر والتهميش (OECD, 2020).

- **أهمية ووسائل مكافحة الفساد الإداري**:

الفساد المالي والإداري يعطل التنمية ويزيد الفقر وينهك القيم ويحد من الإصلاحات في البلدان التي ينتشر فيها. الفساد في الإدارات التعليمية يضر بجودة وعدالة وسمعة التعليم، ويقلل من قدرة البلدان على توليد قوى عاملة مؤهلة وابتكارية. لذلك، يجب على الدول اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة هذه الظاهرة، مثل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشجيع المشاركة السياسية والمجتمعية، وتطوير الإدارة الحكومية، وتعزيز دور الإعلام والرقابة. كما تهتم كافة المجتمعات باختلاف الديانات بمكافحة الفساد بكافة أشكاله الإداري. ولمواجهة هذه المشكلة، تم إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، بمشاركة مختلف الدول والمنظمات، مثل اتفاقيات الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات دول الاتحاد الأفريقي، واتفاقية التعاون بين دول عربية في مجال مكافحة الفساد والرشوة. (الزبيدي، ٢٠١٧) (المطيري وأبو زيد، ٢٠٢٠ Kobets et al., 2021) (Della Porta and Mattoni, 2021)

- **خبرات عالمية في مكافحة الفساد الإداري**

الفساد الإداري هو ظاهرة تهدد التنمية والاستقرار في الدول المتقدمة والنامية، ويختلف في درجته وأشكاله بينها. الفساد الإداري ينتج عن التخلف والاستعمار والضعف في القيم والأخلاق. لمواجهة هذه الظاهرة، تزايد الاهتمام العالمي وتنوعت الجهود الدولية لمكافحة الفساد من قبل عديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل منظمة الشفافية الدولية، ومؤسسة النزاهة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة، واليونسكو، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. هذه المنظمات والمؤسسات تقوم بأدوار متميزة وجهود بارزة، من مسوح ودراسات، وبروتوكولات واتفاقيات وتوصيات، وأدلة وتقارير وإصدارات أخرى متنوعة، وتنظيم ندوات ومؤتمرات للتوعية بالفساد وسبل مكافحته (حسين، ٢٠٢٣، ص ٥٥٩)

وبحسب مؤشر مدركات الفساد، فإن الدنمارك هي أفضل دولة في مكافحة الفساد الإداري لعام ٢٠٢٢، حيث حصلت على درجة ٩٠ من ١٠٠ (Transparency International, 2022). وقد تقدمت الدنمارك عن فنلندا ونيوزيلندا، التي احتلتا المرتبة الثانية مشتركة بدرجة ٨٧ (Transparency International, 2022).

جدول (١) يوضح اهم الدول في مكافحة الفساد الإداري

المرتبة	الدولة	درجة مكافحة الفساد ٢٠٢١	درجة مكافحة الفساد ٢٠٢٢
1	الدنمارك	88	90
2	فنلندا	88	87
3	نيوزيلندا	88	87
4	سنغافورة	87	86
5	سويسرا	86	85
6	السويد	85	84
7	نرويج	84	83
8	هولندا	82	81
9	المانيا	80	79
10	لوكسمبورغ	80	77

المصدر: (Transparency International, 2022).

يتضح من الجدول (١) أن الدول التي تحسنت في درجاتها، نجد الدنمارك التي ارتفعت من ٨٨ إلى ٩٠، وأصبحت الأولى عالميا في مكافحة الفساد. وقد أشادت منظمة الشفافية الدولية بالدنمارك لتطبيقها مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. كما نجد سويسرا التي ارتفعت من ٨٦ إلى ٨٥، وألمانيا التي ارتفعت من ٨٠ إلى ٧٩. ، من الدول التي تراجعت في درجاتها، نجد فنلندا ونيوزيلندا التي انخفضتا من ٨٨ إلى ٨٧، وخسرتا المركز الأول لصالح الدنمارك. وقد أوضحت منظمة الشفافية الدولية أن هذه الدول تواجه بعض التحديات في مجالات مثل حرية الصحافة والإعلام. كما نجد لوكسمبورغ التي انخفضت من ٨٠ إلى ٧٧، وهو ما يشير إلى ضعف بعض المؤسسات في مواجهة ضغوط المصالح المالية، من الدول التي ظلت على حالها، نجد سنغافورة والسويد والنرويج وهولندا، التي حافظت على درجاتها نفسها بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. وقد أظهرت هذه الدول استقرارا في أدائها في مكافحة الفساد، بفضل تطبيقها لمعايير عالية من الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

- **تجربة الدنمارك في مكافحة الفساد الاداري**

الدنمارك هي دولة أوروبية تشتهر بثقافتها الديمقراطية والرفاهية الاجتماعية والابتكار التكنولوجي. تعتبر أيضًا من أقل البلدان فسادًا في العالم وفقا لمؤشر الفساد الدولي الذي تصدره منظمةTransparency International ، حصلت الدنمارك على ٨٨ نقطة من ١٠٠ في عام ٢٠٢٠، محتلة المرتبة الأولى بين ١٨٠ دولة (Transparency International, 2021). هذا يعني أن الدنمارك تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والنزاهة في المؤسسات والسياسات والخدمات العامة.

و كذلك تتقدم الدنمارك بقوة أيضًا في مؤشرات الحوكمة عالمياً، التي تقيس جودة المؤسسات والعمليات السياسية والقانونية والإدارية في مختلف البلدان. وفقا لهذه المؤشرات، حصلت الدنمارك على درجات عالية في مجالات مثل سيادة القانون، والحكومة المسؤولة، وجودة التنظيم، وحرية التعبير، وغيرها هذه المجالات تعكس قيمًا أساسية للديمقراطية والحقوق الإنسانية والتطور المستدام.

ونجد أن الفساد الإداري في التعليم هو ظاهرة تهدد جودة وعدالة وديمقراطية التعليم في جميع أنحاء العالم. ورغم أن الدنمارك تعتبر من أقل البلدان فسادًا في العالم، وفقا لمؤشر الفساد الدولي(Transparency International, 2021) ، فإنها ليست محصنة ضد هذه الظاهرة في قطاع التعليم. فقد أظهرت بعض التقارير والدراسات وجود بعض المشكلات والتحديات المتعلقة بالفساد الإداري في التعليم في الدنمارك، والذي يشير إلى سوء استخدام أو إساءة استغلال الموارد أو السلطات أو المسؤوليات المخصصة للتعليم .(Etico, 2017) ومن بين أشكال الفساد الإداري في التعليم في الدنمارك، يمكن ذكر:

- التلاعب بالامتحانات: وهو عبارة عن تغيير أو تزوير نتائج اختبارات أو امتحانات الطلاب، أو إعطائهم إجابات مسبقة، أو تسهيل دخولهم إلى المصادر غير المسموح بها، من قبل بعض المعلمين أو المديرين أو المشرفين، بهدف تحسين أداء الطلاب، أو تأثير قبولهم أو تخرجهم، أو تحقيق مصالح شخصية أو جماعية.*(Hansen, 2018)*
- سوء استخدام الموارد: وهو عبارة عن استخدام الموارد المخصصة للتعليم لأغراض شخصية أو جماعية أو سياسية غير مشروعة، من قبل بعض المسؤولين أو المديرين أو المشرفين، بهدف تحقيق فائدة خاصة، أو تضخيم التكاليف، أو تجاهل المعايير والإجراءات، أو التلاعب بالمناقصات.*(Jensen et al., 2019)*
- التورط في شبكات فساد: وهو عبارة عن مشاركة بعض المسؤولين أو المديرين أو المشرفين في شبكات فساد تتضمن رشاوى أو اختلاس أو تزوير أو تضارب بين المصلحة العامة والخاصة، بهدف تحقيق مزايا غير مشروعة، أو التأثير على القرارات أو السياسات أو التشريعات المتعلقة بالتعليم *(Bjørnholt et al., 2020).*

هذه الأشكال من الفساد الإداري في التعليم يمكن أن تحدث في مختلف المستويات والقطاعات، مثل المدارس والجامعات والوزارات والهيئات والمنظمات المتعلقة بالتعليم. كما يمكن أن تتأثر بها مختلف الجهات المعنية، مثل الطلاب والمعلمين والإداريين والأهالي والشركاء والمانحين. وهذا يؤدي إلى خسارة الثقة والاحترام والمصداقية في نظام التعليم، وانخفاض جودة وكفاءة وفعالية التعليم، وزيادة عدم المساواة والظلم والتمييز في التعليم.

لذلك أن مكافحة الفساد بشكل فعال، يتطلب ذلك نهجًا شاملاً، يشمل تبسيط القوانين والأنظمة، وبناء خدمة مدنية قائمة على الجدارة وذات رواتب عادلة، وزيادة الشفافية، وتعزيز صوت المواطن ومساءلة الحكومة، وتطبيق قوانين وعقوبات مكافحة الفساد.(Razzante, 2020)

وأشار Johnston (2013) أن الدنمارك نجحت في مكافحة الفساد بفضل عوامل داخلية وخارجية. من بين العوامل الداخلية، يذكر المؤلف:

- تطوير نظام بيروقراطي قوي ومهني، يعتمد على المسؤولية والشفافية والجدارة.

- إنشاء قوانين وضوابط شفافة وواضحة، تحد من فرص الاستغلال والتلاعب.
- بناء خدمة مدنية قائمة على الجدارة وذات رواتب جيدة، تحفز الموظفين على الأداء الجيد والامتثال للقانون.
- تعزيز قيم اجتماعية ودينية، تشجع على احترام القانون والأخلاق والعدالة.

من بين العوامل الخارجية،

- حجم المجتمع الصغير، الذي يسهل التواصل والتعاون بين المواطنين والسلطات.
- التجانس السكاني، الذي يقلل من التعصب والصراع بين مختلف الجماعات.
- التنافسية السياسية، التي تضمن تغير الحكومات بشكل دوري وديمقراطي.
- الانفتاح الدولي، الذي يزيد من التبادل والتعاون مع دول أخرى في مجالات مختلفة

من خلال ما سبق، يتضح أن الدنمارك تتميز بنظام إداري ناجح وفعال، يقوم على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ويستخدم مجموعة من القوانين والأحكام والإجراءات والآليات لمكافحة الفساد في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم. كما يتضح أن الدنمارك تستفيد من عوامل داخلية وخارجية تساعدها على تحقيق هذه الأهداف، مثل الثقافة الديمقراطية، والتجانس السكاني، والتنافسية السياسية، والانفتاح الدولي.

- **تجربة فنلندا في مكافحة الفساد الاداري في إدارات التعليم**.

وبتحليل تجربة فنلندا في مكافحة الفساد الإداري في الإدارات التعليمية، فنلندا هي دولة أوروبية تشتهر بنظام تعليمها المتطور والشامل، الذي يحظى بتقدير دولي عالٍ (Sahlberg, 2015). كما تشتهر فنلندا بأنها من أقل البلدان فسادًا في العالم، حيث حصلت على ٧٤ نقطة من ١٠٠ في عام ٢٠٢٠، محتلة المرتبة الثالثة بين ١٨٠ دولة (Transparency International, 2021). هذا يعني أن فنلندا تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والنزاهة في المؤسسات والسياسات والخدمات العامة، بما في ذلك التعليم

أجرت فنلندا العديد من التغييرات في التعليم الإلزامي لتعزيز المساواة وجودة التعلم. نجحت فنلندا في سياسة التعليم الأساسي، مع أعلى التصنيفات ومع ذلك، يحاول صانعو السياسات الآن تضييق الاختلافات المتزايدة بين المدارس والحفاظ على تحديث التعليم. تتمتع فنلندا بخبرة في إجراء تغييرات فعالة طويلة الأجل في التعليم. إن نهج فنلندا لمكافحة الفساد الإداري في الأقسام التعليمية متجذر في سياقاتها التاريخية والثقافية والهيكلية. لدى فنلندا سياسة حكم جيد غير بارزة، تركز على التغييرات التطورية بدلاً من التدابير الثورية (Taboli et al., 2019). يمكن أن يكون نجاح فنلندا في الحد من الفساد في التعليم بمثابة مصدر إلهام وتوفير معلومات ذات صلة بالسياسات، ولكن من المهم وضع سياسات لمكافحة الفساد تأخذ في الاعتبار التاريخ والثقافة المحلية.

- **الإجراءات والآليات مكافحة الفساد في الإدارات التعليمية**

يتضح أن فنلندا تتبع بعض الإجراءات والآليات لضمان شفافية ونزاهة التعليم، من خلال مكافحة الفساد في الإدارات التعليمية. بعض هذه الإجراءات والآليات هي:

- تعزيز الشفافية: تتمتع فنلندا بمستوى عالٍ من الشفافية في إدارة الشؤون التعليمية. حيث تنشر الحكومة الفنلندية جميعً بياناتها المالية والإدارية على موقعها الإلكتروني، ويمكن للمواطنين والطلاب والأهالي والباحثين الوصول إليها بسهولة .(Government of Finland, 2021) كما تتمتع فنلندا بمستوى عال من حرية الصحافة، مما يساهم في تعزيز الشفافية (Transparency International, 2023).
- تقوية سيادة القانون: تتمتع فنلندا بنظام قانوني قوي يحمي حقوق المواطنين والطلاب والمعلمين ويكافح الفساد. حيث يوجد في فنلندا عدد من المؤسسات القضائية المستقلة التي تتمتع بصلاحيات واسعة في التحقيق في الفساد والتحقيق فيه .(Bertelsmann Stiftung, 2023) كما يوجد في فنلندا عدد من القوانين والأحكام التي تجرِّم الفساد، وتفرض عقوبات رادعة على الجناة، سواء كانوا من المسؤولين أو المديرين أو المشرفين أو المعلمين أو الطلاب. بعض هذه القوانين والأحكام هي:
  - ✓ قانون جرائم المسؤولية: وهو يحتوي على بعض المواد التي تعاقب على جرائم المسؤولية، مثل سوء استخدام السلطة، وإهانة المصلحة العامة، وإخفاء جرائم أخرى.(Ministry of Justice, 2020)
  - ✓ قانون جرائم التزوير: وهو يحتوي على بعض المواد التي تعاقب على جرائم التزوير، مثل تزوير الشهادات، والمستندات، والبيانات، والتواقيع (Ministry of Justice, 2020).
  - ✓ قانون جرائم الرشاوى: وهو يحتوي على بعض المواد التي تعاقب على جرائم الرشاوى، مثل إعطاء أو طلب أو قبول أي مكافأة أو هدية أو فائدة غير مشروعة للقيام بأي عمل أو امتناع عنه في مجال التعليم (Ministry of Justice, 2020).
- تحسين إدارة الموارد التعليمية: تتمتع فنلندا بمستوى عال من الكفاءة في إدارة الموارد التعليمية. حيث تتبع الحكومة الفنلندية عددًا من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في إدارة الموارد التعليمية، مثل:
  - ✓ وضع معايير عالية للجودة والتقييم والإبلاغ في التعليم.(OECD, 2020)
  - ✓ تشجيع المشاركة والتعاون بين المدارس والجامعات والشركاء الآخرين في مجال التعليم.(European Commission, 2020)
  - ✓ استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المناهج والطرق والأدوات التعليمية.(Sahlberg, 2015)
- إنشاء ثقافة قوية لمكافحة الفساد: تتمتع فنلندا بثقافة قوية لمكافحة الفساد في الإدارات التعليمية. حيث تتضمن هذه الثقافة:

- ✓ تطوير قيم وسلوكيات أخلاقية للطلاب والمعلمين والإداريين، تشجع على احترام القانون والأخلاق والعدالة.*(UNESCO, 2020)*
- ✓ تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في رصد وإبلاغ عن حالات الفساد في التعليم.*(Transparency International, 2023)*
- ✓ تشجيع ثقافة الإبلاغ عن الفساد، وحماية حقوق وسلامة المبلغين عن الفساد.*(Government of Finland, 2021)*

من خلال ما سبق يتضح أن فنلندا تمثل نموذجًا ناجحًا في مجال التعليم ومكافحة الفساد في الإدارات التعليمية. فقد استطاعت فنلندا تحقيق مستويات عالية من الجودة والمساواة والابتكار في تعليمها، بالاستفادة من سياساتها التعليمية المتطورة ومهنية معلميها وثقافتها الشفافية والنزاهة. كما استطاعت فنلندا الحد من ظاهرة الفساد في الإدارات التعليمية، بالاعتماد على نظام قانوني قوي وإدارة موارد تعليمية كفؤة وثقافة مكافحة فساد قوية. وبالتالي، يمكن للمنظمات التعليمية الأخرى أن تستفيد من تجربة فنلندا، وأن تتخذ إجراءات وآليات ملائمة لضمان شفافية ونزاهة إداراتها التعليمية، وأن تحارب الفساد بكل أشكاله.

- **تجربة نيوزيلندا في مكافحة الفساد الاداري في الادرات التعلمية**

تعود بدايات نيوزيلندا في مكافحة الفساد إلى عام ١٨٥٨، عندما أصدرت أول قانون للرشوة والفساد، والذي كان يهدف إلى منع تأثير المال على الانتخابات (Zirker, 2017)ومنذ ذلك الحين، شهدت نيوزيلندا تطوراً مستمراً في تشريعاتها ومؤسساتها وسياساتها لمكافحة الفساد، بالتوازي مع تطور نظامها الديمقراطي والفدرالي نيوزيلندا هي دولة جزيرة في جنوب غرب المحيط الهادئ ، لديها حكومة دستورية ملكية برلمانية ديمقراطية. نيوزيلندا تُعتبر واحدة من أقل دول العالم فسادًا ، حيث حصلت على ٨٧ نقطة من ١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠. هذه النتيجة تعكس التزام نيوزيلندا بالقانون والديمقراطية والحقوق الإنسانية والحرية والشفافية.

يمكن أن يُعزى نجاح نيوزيلندا في مكافحة الفساد إلى عوامل مختلفة مثل العزلة الجغرافية طويلة الأمد، والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على المساواة، والألفة القانونية والثقافية الوثيقة مع بريطانيا، والخدمة المدنية التنظيمية الفريدة (Gregory & Zirker, 2017) ومع ذلك، هناك مخاوف من التأثيرات العالمية، وغياب وكالة واحدة لمكافحة الفساد والقيم المتغيرة قد يؤدي ذلك إلى تآكل سجل نجاح نيوزيلندا (Zirker & Barrett, 2017). أثارت القضايا الأخيرة المتعلقة بشفافية الإجراءات الحكومية والتأثيرات النيوليبرالية والتأخر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)تساؤلات حول المخاطر طويلة المدى على سمعة نيوزيلندا الخالية من

الفساد على الرغم من سمعة نيوزيلندا في الحكم الرشيد، إلا أنها كانت واحدة من الدول القليلة الموقعة التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(Zirker & Barrett, 2017) .)الآثار المترتبة على مشروع قانون الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد، الذي يُدخل تعديلات على كما تثير قوانين الرشوة والفساد تساؤلات حول امتثال نيوزيلندا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وتعتمد نيوزيلندا على نهج شامل ومتكامل لمكافحة الفساد، يشمل جميع القطاعات والجهات المعنية، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مدنية. وتستند هذه النهج إلى مجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم سلوك المسؤولين والموظفين والمواطنين، مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة والخدمة العامة وحقوق الإنسان (Zirker & Barrett, 2017)

- **الآليات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري نيوزيلندا**

وتتبع نيوزيلندا نهجًا فدراليًا في إدارة نظامها التعليمي، حيث تقسِّم المسؤولية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والجهات المانحة والإدارات التعليمية والإدارات المدرسية. وتقوم الحكومة المركزية بوضع السياسات والقوانين والإطارات والخطط والأهداف والمعايير والتمويل لقطاع التعليم. وتقوم الحكومات المحلية بتقديم الخدمات والبنية التحتية والدعم للإدارات التعليمية والإدارات المدرسية. وتقوم الجهات المانحة بتقديم التبرعات والإسهامات لتحسين جودة التعليم. وتقوم الإدارات التعليمية بإشراف على تشغيل المؤسسات التعليمية في منطقتها. وتقوم الإدارات المدرسية بإدارة شؤون المدارس في مستواها.(Hunter et al., 2021)

نجحت نيوزيلندا في مكافحة الفساد في إدارة التعليم من خلال مجموعة من العوامل. وتشمل هذه العزلة الجغرافية، والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على المساواة، والألفة القانونية والثقافية الوثيقة مع بريطانيا، والخدمة المدنية التنظيمية الفريدة (Zirker, 2017) ومع ذلك، هناك مخاوف من أن التأثيرات العالمية، وغياب وكالة واحدة لمكافحة الفساد، والقيم المتغيرة قد تؤدي إلى تآكل سجل نجاح نيوزيلندا (Fitzgerald, 2009) يهدف إصلاح الإدارة التعليمية في أواخر الثمانينيات إلى تحسين الكفاءة المالية والفعالية التنظيمية، مما أدى إلى نقل المسؤولية والمساءلة إلى المدارس المحلية (Appanna & Goundar, 2011) ونتيجة لذلك، نفذت المدارس حلولا بيروقراطية لإدارة المهام الجديدة، مثل التسويق والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي(Gregory & Zirker, 2017) تتبع نيوزيلندا بعض الآليات والاستراتيجيات ، مثل:

- وضع سياسات وقوانين ومعايير وإجراءات واضحة لتنظيم وتقييم ومراقبة الأنشطة التعليمية. بعض الأمثلة على ذلك هي قانون التعليم لعام ١٩٨٩ ،

والمدونة الأخلاقية للمهن التعليمية ، والإطار الوطني للتأهيل ، والهيئة التعليمية لنيوزيلندا(*Fitzgerald, 2009*)

- تعزيز المساءلة والشفافية من خلال نشر وتبادل المعلومات والبيانات والتقارير المتعلقة بالأداء والموارد والنتائج التعليمية. بعض الأمثلة على ذلك هي الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم ، والتقارير السنوية ، والبوابة الإلكترونية للبحث التربوي(*Appanna & Goundar, 2011*)
- تشجيع المشاركة والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم ، بما في ذلك الطلاب والآباء والمدرسين والإداريين والباحثين والجهات المانحة والجهات الخارجية. بعض الأمثلة على ذلك هي المجالس المدرسية ، والجمعيات المهنية ، والشراكات المجتمعية.
- تطوير ثقافة من النزاهة والأخلاق في مجال التعليم ، من خلال توفير التدريب والتوجيه والدعم لجميع المشاركين في العملية التعليمية. بعض الأمثلة على ذلك هي برامج التطوير المهني ، وخطوط المساعدة الأخلاقية ، وحملات التوعية.(*Gregory & Zirker, 2017*)

من خلال ما سبق يتضح أن نيوزيلندا تمتلك نظامًا تعليميًا ناجحًا ونزيهًا ، يستند إلى مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين الجودة والشفافية والفعالية والمساءلة في مجال التعليم. وتشمل هذه الآليات والاستراتيجيات وضع القوانين والسياسات والمعايير الواضحة ، وتعزيز الإبلاغ والتقييم والمراجعة ، وتشجيع المشاركة والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ، وتطوير ثقافة من النزاهة والأخلاق في مجال التعليم. وتعكس هذه الآليات والاستراتيجيات التزام نيوزيلندا بالقانون والديمقراطية والحقوق الإنسانية والحرية والشفافية

- **جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الاداري**

- تستند المملكة إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتتوافق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية في هذا المجال.
- تتبع المملكة استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تستند إلى تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وآثارها، وتضمن تعاون الجهات الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته.
- تضطلع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بدور رئيسي في تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث تشرف على أداء الموظفين والمسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة، وتحقق في الشبهات والبلاغات المتعلقة بالفساد، وتفرض العقوبات على المخالفين، وتحافظ على حقوق المواطنين والمستثمرين (عبد النظير ، ٢٠٢١).
- تولت المملكة اهتمامًا بالغًا بموضوع مكافحة الفساد في قطاع التعليم، حيث اتخذت عدة استراتيجيات وآليات لتحقيق ذلك، مثل: تعزيز الشفافية

للمعلومات، إصدار نظام مكافحة الفساد في قطاع التعليم، إنشاء لجنة مكافحة الفساد في قطاع التعليم، تطبيق نظام المستندات الإلكترونية لشؤون الطلاب (غزواني، ٢٠١٨)

- حققت المملكة تحسنًا ملحوظًا في مؤشر مدركات الفساد، حيث ارتفعت درجتها من ٤٥ في عام ٢٠١٩ إلى ٥١ في عام ٢٠٢٠، وصعدت ترتيبها من المركز ٥١ إلى المركز ٤٩ عالميًا، والثاني عربيًا بعد الإمارات. كما حققت تقدمًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم. (العريفج والضلاعين، ٢٠١٥، ص ٧٢).

من خلال خبرات الدول السابقة في مكافحة الفساد الإداري في قطاع إدارات التعليم، يتضح ما يلي:

- الفساد في إدارات التعليم هو ظاهرة عالمية، تؤثر سلبًا على جودة وفعالية ونتائج التعليم، وتهدد حقوق وفرص المتعلمين والمعلمين والمجتمعات.
- مكافحة الفساد في إدارات التعليم تتطلب نهجًا شاملاً ومتكاملاً، يشمل جميع المستويات والجوانب والأطراف المعنية في النظام التعليمي، من السياسات إلى المناهج إلى الإدارة إلى التقييم إلى المجتمع.
- هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مستوى الفساد في إدارات التعليم، مثل القانون والديمقراطية والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والتنوع والعولمة.
- هناك بعض الآليات والاستراتيجيات المشتركة التي تستخدمها الدول الناجحة في مكافحة الفساد في إدارات التعليم، مثل:
  - ✓ تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مراحل وأنشطة التعليم.
  - ✓ تطوير نظام قانوني قوي وفعال لرصد ومعاقبة الفساد.
  - ✓ تحسين إدارة الموارد العامة وزيادة كفاءة استخدامها.
  - ✓ إنشاء منظومة قوية لمكافحة الفساد تضم هيئات مستقلة وجهات رقابية وجمعيات أهلية.
  - ✓ تطبيق قوانين وعقوبات صارمة للفساد في ادارات التعليم، سواء على المستوى المركزي أو المحلي أو المدرسي.
  - ✓ تشجيع المشاركة والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم، بما في ذلك الطلاب والآباء والمدرسين والإداريين والباحثين.

- **النتائج** :

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها:

- أن الفساد في إدارات التعليم هو ظاهرة عالمية، تؤثر سلبًا على جودة وفعالية ونتائج التعليم، وتهدد حقوق وفرص المتعلمين والمعلمين والمجتمعات.
- أن مكافحة الفساد في إدارات التعليم تتطلب نهجًا شاملاً ومتكاملاً، يشمل جميع المستويات والجوانب والأطراف المعنية في النظام التعليمي، من السياسات إلى المناهج إلى الإدارة إلى التقييم إلى المجتمع.

- أن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مستوى الفساد في إدارات التعليم، مثل القانون والديمقراطية والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والتنوع والعولمة.
- أن هناك بعض الآليات والاستراتيجيات المشتركة التي تستخدمها الدول الناجحة في مكافحة الفساد في إدارات التعليم، مثل: تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مراحل وأنشطة التعليم، تطوير نظام قانوني قوي وفعال لرصد ومعاقبة الفساد، تحسين إدارة الموارد العامة وزيادة كفاءة استخدامها، إنشاء منظومة قوية لمكافحة الفساد تضم هيئات مستقلة وجهات رقابية وجمعيات أهلية، تطبيق قوانين وعقوبات صارمة للفساد في ادارات التعليم، سواء على المستوى المركزي أو المحلي أو المدرسي، تشجيع المشاركة والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم، بما في ذلك الطلاب والآباء
- تقديم توصيات ومقترحات للدول العربية لتطوير سياسات وممارسات مكافحة الفساد في إدارات التعليم، بناءً على الدروس المستفادة من التجارب العالمية، مع مراعاة الخصوصية والتكيف مع الواقع والثقافة والقانون لكل دولة عربية.

- **الاقتراحات**:

- تشكيل لجنة في مجال مكافحة الفساد في إدارات التعليم، تضم ممثلين متخصصين بمكافحة الفساد الإداري تهدف إلى وضع استراتيجية موحدة وشاملة لمكافحة الفساد في إدارات التعليم، وتنسيق الجهود والمبادرات والبرامج المتعلقة بهذا المجال.
- تبني رؤية واضحة ومشتركة للنزاهة والشفافية في التعليم، تستند إلى القيم والأخلاق الإسلامية والعربية، وتتوافق مع المبادئ والأهداف الإنسانية والتنموية.
- تحديث وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بالفساد في إدارات التعليم، بحيث تشمل جميع أشكال وأنواع الفساد، وتضع آليات وإجراءات فعّالة لرصد ومعاقبة ومنع الفساد، وتحمي حقوق المبلغين والشهود.
- تطبيق نظام مستندات إلكترونية لشؤون الطلاب، يسهل على الطلاب والآباء والمدرسين والإداريين الاستعلام والاطلاع والتحديث على بياناتهم ووثائقهم، بشكل آمن وسريع.
- تحسين نظام دورة العمل والرقابة في إدارات التعليم، بحيث يضمن استخدام الموارد المخصصة للتعليم بشكل شفاف وفعّال، ويراقب أداء المشاريع والبرامج التعليمية، ويكشف عن أي مخالفات أو تلاعبات.
- تشجيع ثقافة المساءلة والتقويم في إدارات التعليم، بحيث يتحمل كل فرد أو جهة مسؤولية عن أدائه أو قراراته أو سلوكه، أمام نفسه أولًا ثم أمام المجتمع ثانيًا. كذلك تطبيق نظام تقويم دوري لجودة التعليم، يستخدم مؤشرات موضوعية

- **المراجع**:

• المراجع العربية

- إسماعيل، محمد صادق. (٢٠١٤). *الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة*. دار النهضة العربية.
- حسين، عاصم أحمد. (٢٠٢٣). اقتراحات لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم: دراسة تحليلية استقرائية. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ٢٠(١)، ٥٥٥-٥٦٥.
- حسين، محمد. (٢٠١٩). سبل مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم. *مجلة العلوم التربوية*، ٢٦ (١)، ١٢٣-١٤٥.
- الدلاهمة، صفوان عبدالمجيد عبد، والعساسفة، وامي عودة الله عبدالله. (٢٠٢١). *دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مسببات الفساد الإداري: دراسة تطبيقية على المؤسسات المكتبية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
- الدهمشي، دهام نزال، و القيسي، سليم. (٢٠٢٠). دور الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية .*حوليات آداب عين شمس*،٤٨، ١٥- ٣٣.
- الزبيدي، محمد إبراهيم عبد الله. (٢٠١٧). *الفساد الإداري وإستراتيجية المكافحة الإعلامية*. دار المنهل.
- صلاح الدين، صفاء محمد. (٢٠٢٠). دراسة مقترحة لعلاج الفساد الإداري والمالي في المنظمات ودورها في تطوير الأداء التنظيمي. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، ٥٧، ١١٧-١٧٢.
- عبدالنظير، أيمن فتحي محمد. (٢٠٢١). *دور السلطات االتشريعية فى مكافحة الفساد الإدارى* .*مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*،٦٣(١) ١- ٦٢.
- العريفج، محمد بن صالح بن محمد، و الضلاعين، أحمد عارف. (٢٠١٥) *دور الرقابة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد
- العلوان، جعفر أحمد عبدالكريم. (٢٠١٦). عوامل الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية من وجهة نظر موظفي القطاع الحكومي: دراسة ميدانية .*مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة*، ٣٠(١)، ١٣٩- ١٧٠
- العنزي، دهام بن نزال بن نعموش (٢٠٢٠). *تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
- غزواني، فاطمة سلمان. (٢٠١٨). علاقة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالعقود الإدارية .*المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*،١٤(٤)، ١٧٣- ١٩٩.
- المحاسنة، محمد عبدالرحيم عبدالرحمن، و الحربي، سامي عبدالكريم. (٢٠١٤). أثر الفساد الإداري في عرقلة برامج التطوير الإدارى: دراسة ميدانية على العاملين فى الدوائر الحكومية فى محافظة القريات فى المملكة العربية السعودية .*مجلة دراسات إدارية*،٦(١٢)، ٨٦- ١٣٧.
- المطيري، سعد مرزوق السعود عالي المطرقة، وأبو زبد، أحمد ناصر أحمد. (٢٠٢٠). *دور مدونات السلوك الوظيفي في منع ظواهر الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر العاملين في القطاعات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية*. (أطروحة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (٢٠١٠). الفساد الاداري: أسبابه وآثاره وأهم أساليب مكافحته .*المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية و وزارة التنمية الادارية ، مصر و منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٢٥ - ٢٦٥.

• المراجع الانجليزية

- Appanna, S., & Goundar, S. (2011). Deregulation and control in international education: What happens in private training establishments in NZ? *International Journal for Educational Integrity*. https://doi.org/10.21913/ijei.v7i2.763
- Ararat, L., & Osipian, A. (2020). Reflecting on corruption in American and Russian higher education: The use of media accounts. In E. Denisova-Schmidt (Ed.), *Corruption in higher education: Global challenges and responses* (pp. 19-38). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/S1479-367920200000039030
- Bertelsmann Stiftung. (2023). Denmark country report. https://www. bti-project.org/en/reports/country-report-DNK-2023.html
- Bjørnholt, B., Larsen, F., & Paldam, M. (2020). Corruption in Denmark: A study of the perceptions of corruption and the extent of corruption in the public sector. Aarhus University.
- Della Porta, D., & Mattoni, A. (2021). Civil society against corruption. In L. P. Feldman & A. Sajó (Eds.), The Oxford handbook of corruption, ethics, and integrity in public administration (pp. 1-15). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/ OXFORDHB/ 9780198858218.013.15
- Della Porta, D., & Mattoni, A. (2021). *The hidden order of corruption: An institutional approach. Routledge.*
- Denisova-Schmidt, E. (Ed.). (2020). *Corruption in higher education: Global challenges and responses*. Emerald Publishing Limited.
- Duta, N., Miravalles, A. F. I., & Novella, A. (2015). Challenges of social education of Catalonia to Romania. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 180,* 1086–1093. https://doi.org/10.1016/ j.sbspro. 2015.02.213
- Endalsasa, B., Belay, A., & Abitew, A. (2019). Assessing the prevalence, cause and consequences of corruption in dagmawi minilik sub-city, bahir dar, ethiopia. *Journal of Governance and Politics,* 10(3), 183-193. https://doi.org/10.18196/JGP.103104
- Etico. (2017). Denmark | IIEP Unesco - Etico | Platform on ethics and corruption in education
- European Commission. (2020). *Education and training monitor 2020: Finland*. https://ec.europa.eu/education/sites/ default/files/ document-library-docs/et-monitor-report-2020-finland_en.pdf

- Fitzgerald, T. (2009). The tyranny of bureaucracy. *Educational Management Administration & Leadership*, *37*(1), 51–65. https://doi.org/10.1177/1741143208098164
- Government of Finland. (2021). *Open data and open government*. https://valtioneuvosto.fi/en/open-data-and-open-government
- Gregory, R. J., & Zirker, D. (2017b). Corruption in New Zealand. In *Elsevier eBooks* (pp. 149–166). https://doi.org/10.1016/b978-0-08-101109-6.00010-1
- Hansen, M. (2018). Exam cheating in Danish upper secondary schools: Prevalence, causes and possible solutions. Scandinavian Journal of Educational Research, 62(4), 547-564.
- Harber, C. (2021). School as an organisation: Compulsion, control and corruption. In E. Denisova-Schmidt (Ed.), *Corruption in higher education: Global challenges and responses* (pp. 37-69). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1007/978-3-030-87824-5_2
- Hasiuk, I., Darmanska, I., & Nahornyi, Y. (2023). Factor analysis of causes of corruption risks in the educational and scientific sphere of Ukraine. International *Journal of Educational Development, 79*, 102-112. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2023.04.005
- Hunter, J., Hunter, R., Tupouniua, J., & Leach, G. (2021). Taking a Strength-Based Approach: Bringing Student Homes into Schools During a Pandemic. In *Springer eBooks* (pp. 195–209). https://doi.org/10.1007/978-3-030-82159-3_13
- Jensen, N., Johannessen, M., & Skovsgaard, C. (2019). The misuse of public office for private gain at the local level: A case study of mayors in Denmark. Public Integrity, 21(5), 503-520.
- Johnston, M. (2013). The great Danes: Successes and subtleties of corruption control in Denmark. In L. de Sousa, B. Hindess, & P. Larmour (Eds.), Governments, NGOs and anti-corruption: The new integrity warriors (pp. 23-48). Routledge.
- Kobets, P., Nikitenko, I., Konovalenko, O., Reidel, L., & Khabuda, E. (2021). Legal frameworks for international cooperation against corruption: Retrospective analysis. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences, 115, 469-477. https://doi.org/10.15405/EPSBS.2021.06.03.63
- Ministry of Justice. (2020). *Criminal code of Finland*. https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1889/en18890039.pdf

- Mitchell, D. (2016). Inclusive education strategies in New Zealand, a leader in inclusive education. *Eesti Haridusteaduste Ajakiri*, *4*(2), 19–29. https://doi.org/10.12697/eha.2016.4.2.02a
- OECD. (2020). *Finland: Country policy profile*. https:// gpseducation.oecd.org/CountryProfile?primaryCountry=FIN&treshold=10&topic=EO
- OECD. (2023). Public governance scan: Denmark. https://www. oecd. org/gov/public-governance-scan-denmark.pdf
- Razzante, R. (2020). The fight against corruption. In Razzante, R., & De Luca, A. (Eds.), The digital transformation of the legal profession: New challenges and opportunities (pp. 167-186). IGI Global.
- Romina, Ifeoma, Asiyai. (2020). Corruption in Secondary Schools: Administrative Strategies for Its' Management. *Journal of Educational and Social Research*, 10(1):106-106. doi: 10.36941/ JESR- 2020-0010
- Sahlberg, P. (2015). *Finnish lessons 2.0: What can the world learn from educational change in Finland?* Teachers College Press.
- Salem, A., & Al-Jundi, A. (2019). *A survey dataset on determinants of administrative corruption. Data in Brief*, 27, 104820. https://doi.org/10.1016/J.DIB.2019.104820
- Taboli, H., Darooneh, M. S., & Ehsani, A. (2019). Administrative corruption: why and how? *International Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Science*. https://doi.org/ 10.33945/ sami/ijashss.2019.3.6
- Taboli, H.R., Samie'e Darooneh, M., & Ehsani, A. (2019). Administrative corruption: Why and how?. International *Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Science*, 8(3), 282-288. https://doi.org/10.33945/SAMI/IJASHSS.2019.3.6
- Transparency International Denmark. (2023). About us. https:// www. transparency.dk/en/about-us/
- Transparency International. (2021). *Corruption perceptions index 2020*. https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl
- Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index 2020: Explore the results
- Transparency International. (2022). Corruption perceptions index 2022: Global highlights. https://www.transparency.org/en/cpi/2022

- Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2022. https://www.transparency.org/en/cpi/2022
- Transparency International. (2023). *Global corruption report: Education*. https://www.transparency.org/en/publications/global-corruption- report-education
- UNESCO. (2020). *Global education monitoring report 2020: Inclusion and education*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/ 48223/ pf0000373718
- Yemane, D. (2019). Manifestations and causes of civil service corruption in developing countries. *Journal of Public Administration and Governance*, 9(3), 23-35. https://doi.org/10.5296/JPAG. V9I3. 14930
- Zirker, D. (2017). Success in combating corruption in New Zealand. *Asian Education and Development Studies*, *6*(3), 238–248. https://doi.org/10.1108/aeds-03-2017-0024
- Zirker, D., & Barrett, P. (2017). Corruption vs. corruption scandals in New Zealand: bridging a wide Gulf? *Political Science*. https://doi.org/10.1080/00323187.2017.1327798

❋❋❋❋❋